

غطى «بيان الكويت»، الذي اختتمت به القمة العربية الأخيرة، كل ما يمكن الاتفاق عليه في عالم العرب، من الدعوة إلى تحرير جزر الإمارات الثلاث التي تحتلها إيران، إلى تحرير جزيرة مايوت القمرية التي تحتلها فرنسا، ولكنه لم يهدد ولم يتوعد، ولم..

وقف القمم العربية... حتى إشعار آخر

جمال خاشقجي | منذ 28 مارس 2014 / 23:49

غطى «بيان الكويت»، الذي اختتمت به القمة العربية الأخيرة، كل ما يمكن الاتفاق عليه في عالم العرب، من الدعوة إلى تحرير جزر الإمارات الثلاث التي تحتلها إيران، إلى تحرير جزيرة مايوت القمرية التي تحتلها فرنسا، ولكنه لم يهدد ولم يتوعد، ولم يلزم أحداً باتخاذ أي إجراء لتحقيق أي من المطالبات التي أحصيتها في 18 مطلباً قابلة للزيادة قليلاً أو النقصان بحسب قراءة المتلقي، بدا البيان وكأن مقرره جال في قاعة القمة الأنيقة وطلب من كل وفد أن يعطيه ما عنده من مطالب فصاغها في بيان واحد بعدما استبعد ما يمكن أن يؤدي إلى خلاف بين الإخوة والأشقاء وما أكثر ذلك.

المهم أن نتجج القمة في ذاتها لا أن ينجح العرب، ذلك أن القمة ومن اجتمع هناك يعلمون أن هذا مستحيل، بل إن عدم حصول خلافات أو مواجهات كلامية في حد ذاته نجاح، فالجميع يعلم أن ثمة اختلافاً كبيراً بين الدول والزعماء، وقد رسمت خطوط تماس جديدة، تختلف عن خطوط تماس الستينيات التي قسّمت العرب بين ملكيات وجمهوريات، أو بحسب تسمية الثوار «قوى تقدمية وأخرى رجعية». وفي السبعينات والثمانينات انقسموا حول «السلام مع إسرائيل»، فكانت جبهة الرفض في مواجهة قوى الاعتدال. وفي العشرية الأولى من هذا القرن حلّ معسكر الممانعة محل جبهة الرفض، واستمر هذا العبث حتى حلّ الربيع العربي، فاختلفت المعسكرات أكثر ولم تعد تبين، فوجلت قمة ثم استؤنفت مسيرة «العمل العربي المشترك» ببعض التفاؤل، فدخلت إلى أروقتها مصطلحات الإصلاح، والمشاركة الشعبية، وتطلعات الشعوب والشباب، وحقوق الإنسان، والعمل والتنمية، ثم انتكس الربيع العربي، وعاد البعض القهقري، فاختلفت خطوط التماس مرة أخرى، ولم يعد هناك معسكران بل معسكرات عدة، وزاد عدد الصامتين واللامبالين الذين ينادون سراً «نفسى... نفسى»، فهم يعلمون أن ما يحصل ما هو إلا مرحلة انتقالية نحو عالم مختلف لا يعلمون هل يكون خيراً أم شراً؟

هذه المرة نجحت الكويت بحكمتها في أن تمرر القمة بأمان، فهل تستطيع مصر أن تمررها بأمان العام المقبل؟ وهي مقبلة على قيادة جديدة وأعوام صعبة باعتراف رئيسها القادم الذي لم يفز بعد بالانتخابات ولكنه فائز بها بالتأكيد!

لماذا نجح الاتحاد الأوروبي في الماضي حثيثاً نحو «العمل الأوروبي المشترك» ونعجز نحن عن ذلك؟ المقاربة غير عادلة، ولكن يمكن حين إجرائها أن نسبر أسباب العجز العربي في بناء منظومة دائمة مستمرة للعمل العربي المشترك، هذا المصطلح الذي فرغ من محتواه، على رغم أنه لا يغيب عن كل بيانات القمم العربية، وتصريحات مسؤولي الجامعة العربية.

دول الاتحاد الأوروبي بنت بنية فلسفية وقانونية تحتية مشتركة، ووضعت معايير للاتحاد لا تقوم على الجغرافيا، ولا على قومية أوروبية، وإنما على التشابه بل ربما التطابق في مسألة نظام الحكم الذي هو الديموقراطية، والتبادل السلمي للسلطة، وحقوق الإنسان، والقضاء العادل، ولم تقبل أيّ من دول الاتحاد الـ28 فيه إلا بعد تحقيق الحد المقبول منها، بل شكلت برلماناً حقيقياً يجتمع بشكل يومي بعد جهة تشريعية ملزمة للجميع، وله أن يراجع تشريعات كل دولة، وثمة محكمة أوروبية لها أن تراجع التشريعات والحريات في الدول الأعضاء ويمكن التنازلي عندها، لقد كان للاتحاد الأوروبي ومعاييره الفضل في رفع منسوب الحريات والحقوق في تركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم فيها عام 2002، ويعتقد على نطاق واسع أن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان استخدم ورقة الانضمام للاتحاد - الذي هو مطلب شعبي في بلاده لما فيه من وعود بمزيد من الرخاء - في تدافعه مع الجيش الذي كان مهيمناً على الحياة السياسية بتوسيع رقعة الحريات وإصلاح القضاء وإلغاء كثير من المواد المقيدة للحريات في الدستور، حتى أعاد الجيش في النهاية إلى مكانته تحت ذريعة الاستجابة لشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي.

هذه البنية «الفلسفية» المشتركة، هي التي مكّنت الأوروبيين من البناء عليها حتى حققوا أعظم إنجازاتهم عام 1993 باتفاق الاتحاد الأوروبي الذي ضمن حرية تنقل الأفراد، والسلع، والخدمات، ورأس المال، مع بقاء الدول وحدودها التي لم تعد سبباً للصراع، وأنظمة حكمها الخاصة، وجيوشها، وأحزابها السياسية، وضرائبها، وحافظ كل بلد على سياسته الخارجية «لم تتحمس ألمانيا مثلاً للتدخل في ليبيا عام 2011 ولكنها لم تمنعه»، ومع هذه الاختلافات وهذا التفرد يبقى دوماً حد أدنى مشترك في الالتزام بالحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان والعدالة.

هذه المفاهيم لم ننقق عليها بعد في عالمنا العربي، ونريد أن ننقق فوقها بأفكار نبيلة لتحقيق «عمل عربي مشترك» لا نستطيع تطبيقه على أرض الواقع، ولكن نرضي أنفسنا بعبارات فضفاضة حالمة. ولكن لم يعد ذلك مقبولاً للشعوب العربية التي بدأت بفضل الوعي وحرية الإعلام وقدرتها الجديدة على التعبير عن نفسها، تطمح إلى الأفضل، وتمارس انتقاداً للأوضاع القائمة، لم تعد الشعوب مستعدة أن تصفق للقادة وهم يدخلون متشابكي الأيدي إلى قاعة القمة، بل إنها ستصرخ فيهم، ماذا قدمتم لنا؟ أين هي حقوقنا، وحتى لا تصبح القمم العربية سبباً آخر للغضب والإحباط العربي، أجلوها حتى ينتهي المخاض الثاني لعالم عربي آخر، بتطلع إلى فجر مشرق جديد.

*كاتب سعودي

<http://www.alhayat.com/article/826550/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%88%D9%82%D9%81-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%AA%D9%89-%D8%A5%D8%B4%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A2%D8%AE%D8%B1>

من السهل لوم ضيفنا القادم باراك أوباما على عجزه وقلة حيلته في الشرق الأوسط، وهو يرى العالم المحيط بحلفائه ومخزن العالم النفطى يتداعى، ولكن ماذا عن عجز أهل الدار؟ عجز السعودية وتركيا والأردن وهي ترى حالاً هائلة من اللاإستقرار تحيط بها في...

دع الأيام تفعل ما تشاء... في سورية

جمال خاشقجي | منذ 21 مارس 2014 / 17:43

من السهل لوم ضيفنا القادم باراك أوباما على عجزه وقلة حيلته في الشرق الأوسط، وهو يرى العالم المحيط بحلفائه ومخزن العالم النفطى يتداعى، ولكن ماذا عن عجز أهل الدار؟ عجز السعودية وتركيا والأردن وهي ترى حالاً هائلة من اللاإستقرار تحيط بها في العراق وسورية واليمن، والله أعلم ما تحمل الأيام لمصر، السند والثقل العربي... سابقاً.

لم تعد القضية انتصار بشار الأسد ونظامه، فبقاؤه حتى الآن وبعد ثلاثة أعوام من الثورة والرفض الشعبي له انتصار، وليست القضية في تغول إيران في عالماً، وهو أمر حاصل وجلي وأصبح مع مرور الوقت مقبولاً أميركياً وعالمياً، وفق نظرية «حكم القوي» و«إنما العاجز من لا يستبد»، والتي تعود إلى السياسة العالمية بانتصار القيصر الروسي الجديد بوتين واحتلاله جزيرة القرم الأوكرانية، وضمها إلى روسيا في أكبر عملية تغيير قسري للحدود الدولية منذ الحرب الثانية.

كثبت مقالة قبل عام ونصف العام، دعوت فيها إلى تحرك عسكري سعودي - تركي - أردني في سورية، يفرض الأمر الواقع لمصلحة دول المنطقة الحرة التي تريد الاستقرار. قلت في نهايتها: «إن كلفة حرب أهلية في سورية تستمر بضعة أعوام، أكبر من كلفة تدخل سريع ينهي الأزمة خلال أيام على رغم خطورته»، وها هي الثورة السورية تتحول إلى حرب أهلية، وبدأنا ندفع كلفتها الباهظة، وها هي تدخل عامها الرابع من دون أي ضوء في الأفق لتدخل جاد ضد بشار ونظامه.

وعلى رغم تعاطفنا الظاهر مع القضية السورية، قوبلت دعوة كهذه بانتقاد عتبر عنه الكاتب السعودي المعروف عبدالعزيز السويد في عموده اليومي في الطيعة السعودية من هذه الصحيفة قائلاً: «إن دعوتي للتدخل إنما هي موقف عاطفي متوافق مع دعوات بعض التيارات الإسلامية» بحسب تعبيره، ثم اختتم بسخرية: «وليس بمستغرب أن تمتد هذه العاطفة لتطالب الجيوش عند عودتها المظفرة بالمرور على فلسطين المحتلة وتحريرها.»

أنهم موقف الزميل، وأحسبه موقف أكثر من مسؤول سعودي أيضاً، فلا أحد يريد الحروب والزج بأبناء الوطن في أتونها. أميركا نفسها تأخرت في دخول الحرب العظمى عاماً ونيفاً، وهي ترى ألمانيا النازية تلتهم حلفاءها الأوروبيين واحداً بعد الآخر. كان رئيسها مشلولاً مقعداً على كرسي، ولكن عجزه هذا لم يمنعه أن يرى الحقيقة الواضحة. لو انتصر هتلر ونازيته، وأحكم سيطرته على أوروبا، واستبدل أنظمتها الديموقراطية بحكومات فاشية محلية، فإن أميركا نفسها البعيدة لن تكون بعيدة حينها عن طائلة يده ونفوذه. لو كانت ثمة مساحة للصور مع مقالتي هذه لأرفقت صوراً لاستعراضات النازيين الأميركيين وهم يحتفلون بانتصار ملهمهم. نعم كان هناك حزب نازي في الولايات المتحدة وقتها.

هذا الذي ينظرنا لو لم نتدخل في سورية، مزيد من حكومات مثل حكومة المالكي في العراق، وبشار الأسد في سورية، طائفون فاشيستيون، يستترون خلف ديموقراطية وانتخابات زائفة. ها هو بشار من الآن يبدأ حملته الانتخابية بينما تقصف طائراته ناخبيه المفترضين في حلب وريف دمشق وحمص وحمص وحماة.

قبل عام ونصف العام لم تكن في سورية «داعش» ولا «جبهة نصرة»، اللتان أعلنتا أنهما تنظيمان إرهابيان يُجرّم من يلتحق بهما. عجزنا والمجتمع الدولي هو الذي أعطى الفرصة لظهور النصرة أولاً، كانت «القاعدة على خفيف» ترفض الديموقراطية، ولكنها قبلت بالآخرين وتعاملت معهم كفصيل مجاهد بين فصائل أخرى. استمر العجز، فجاءت «داعش» «القاعدة هارد كور» غاية في التطرف وتكفر العموم، وأعلنت نفسها أنها «الدولة والدولة أنا»، وجعلت زعيمها أميراً للمؤمنين، من سمع به وبلغه خبر ظهوره ولم يبادر ويبيع أحد مندوبيه، فهو كافر حلال الدم والمال والعرض.

كيف ستكون المنطقة من حولنا لو استمرت حال العجز؟ من الباكر الحديث عن انتصار بشار وتحول سورية العرب إلى قاعدة إيرانية متقدمة في قلب مشرقنا العربي. لم يحن الوقت بعد ليصل مرشد الثورة خامنئي إلى دمشق، ويصعد درجات منبر الجامع الأموي، بينما نتابع بألم نقلاً حياً لهذا الحدث التاريخي من على شاشات قنواتنا الإخبارية، ليدشن من هناك «الحقبة الإيرانية». قد يحصل ذلك، ولكن ليس الآن. التوقع المنطقي هو استمرار حال الفوضى وتمدها، وتعود الاقتصاد والسياسية وكذلك السياسة العالمية عليها. تحسن سعر الليرة السورية ووصولها إلى 132 ليرة للدولار بعدما انهارت قبل عام ونصف العام حتى وصلت إلى 300 ليرة للدولار، نموذج لهذا التعود، السبب لم يكن انتصارات الجيش السوري كما زعم وزير إعلام نظام بشار، السبب الحقيقي هو الأموال السعودية والقطرية

والخليجية التي تضخ لدعم الثوار وتجد طريقها للاقتصاد السوري الكلي، إنها نتيجة طبيعية لاستقرار حال الثورة. بدأت تظهر حدود شبه ثابتة بين الثوار والنظام، بل بات من الممكن عقد صفقات واتفاقات لوقف إطلاق النار في حال توازن القوى، مثلما حصل في «برزة» الضاحية الدمشقية التي يسيطر عليها الثوار ويحاصرون منها حي «عش الورور» الموالي للنظام، فكان الاتفاق على وقف إطلاق النار وقصف برزة وفك الحصار عنها، والسماح بدخول المون لها في مقابل السماح لسكان «عش الورور» بحرية التنقل إلى العاصمة. اتفاق مثل هذا لا يمكن تطبيقه في حلب، حيث لا يملك الثوار ورقة ضغط. إنها مجرد منطقة حرة، والحرية تعني لبشار قصف سكانها الأحرار من مدنيين وثوار بالبراميل المتفجرة، حتى يخضعوا ويعودوا إلى بيت طاعته.

بقاء النظام السوري لا يعني فقط استمرار معاناة الشعب السوري، إنه يعني استمرار الحرب الباردة بين السعودية وإيران، ما يعني استمرار رفض المعارضة في البحرين لكل مبادرات الحكومة الإصلاحية، ما أوجد أزمة في هذه الجزيرة السعيدة، تنعكس عليها تهديداً في الأمن وخسارة في الاقتصاد، ويعني استمرار حال اللااستقرار والتوجس في لبنان، واحتمالات انهيار الوضع القائم على جرف هار مع كل مرة تنفجر فيها سيارة مفخخة أو يُغتال زعيم سياسي، ويعني استمرار الانهيار والنهب العام والتشرذم الطائفي في العراق ما أدى إلى حال قلقة تنتظر شرارة لينهار المجتمع تماماً ويطفح بأزماته الحادة على كل جيرانه، ويعني استمرار التقدم الحثيث والهادئ للحوثيين في اليمن، لنستيقظ يوماً على واقع جديد تماماً في صنعاء. يجب أن ننظر إلى سورية كبؤرة لحال تفكك أكبر تحيط بالمملكة والخليج من كل جانب.

هل يمكن أن نقبل باستمرار هذه الحال لأعوام مقبلة عدة طالما أن الأميركي لا يرغب في التدخل؟ الحكمة تقول: لا، ولكن الواقع يقول إن العجز الذي كان سيد الموقف خلال الأعوام الثلاثة الماضية سيستمر في مقبل الأيام والأعوام، وبالتالي فمن الأفضل وضع سيناريو لما ستكون عليه حال سورية والمنطقة إن تركنا الأيام تفعل فيها ما تشاء، ونرتب أمورنا وحساباتنا على الواقع كما هو، لا كما نتمنى.

*كاتب سعودي

<http://www.alhayat.com/article/825818/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D8%AF%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%8A%D8%A7%D9%85-%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

ما الذي تريده إيران وهي تنشط يمينة ويسرة، وتدفع من أجل ذلك كلفة باهظة يتحملها شعبها الذي يعاني مثل معظم الشعوب الإسلامية الفقر والمرض، على رغم النفط الهائل الذي يجري من حولها؟ إنها تخطط بجهد ودأب شديدين لتأكيد قوتها ونفوذها، مستعدة أن...

محاولة لفهم إيران

جمال خاشقجي | منذ 14 مارس 2014 / 18:45

ما الذي تريده إيران وهي تنشط يمينة ويسرة، وتدفع من أجل ذلك كلفة باهظة يتحملها شعبها الذي يعاني مثل معظم الشعوب الإسلامية الفقر والمرض، على رغم النفط الهائل الذي يجري من حولها؟ إنها تخطط بجهد ودأب شديدين لتأكيد قوتها ونفوذها، مستعدة أن تقاوم في سورية، تتآمر في العراق، تخرب علاقاتها مع السعودية وبقية الجيران، تضغط على الغرب تارة وتخاطله تارة أخرى، فما الذي تريده من كل هذا وتحديداً خارج حدودها وتاريخها؟

من السهل الإجابة عن سؤال ما الذي أراده بريطانيا من الهند؟ ذلك أنها كانت استثماراً رائعاً، واضحاً وجلياً، عاد على الخزنة والبلاط ورجال المال والسياسة الإنكليز بخير وفير، ما جعلهم يتمتعون بأسلوب حياة أرستقراطي ممتع، وبالسياق نفسه نفهم سبب احتلال بريطانيا لعن، ببقية اليمن الجنوبي، ثم مشيخات الخليج، إلى مصر، كان كل ذلك لأجل الهند.

بالمنطق نفسه يمكن تفسير حماقة صدام حسين في غزوه الكويت، لقد رآها «خزانة مال» ويثر نفط هائلة يحل بها كل مشكلاته الاقتصادية التي تسبب فيها بحماقاته الأخرى مثل حربه مع إيران، وقبل ذلك تفكيك مجتمعه واقتصاد بلده الثري. ولكن لماذا أرسل عبدالناصر جيشه إلى اليمن في مغامرة أدت إلى تدمير الجيش والاقتصاد معاً؟ إذ لم تكن هناك مكاسب اقتصادية لمصر - أو لنقل لعبدالناصر - فمصر اختفت يومها في شخصه. لن أجد سبباً غير «ابغو (ego)» «الزعيم، ذلك الشاب الذي يريد أن يقود الأمة العربية ويصنع مجدداً شخصياً له. لم يكن هناك في جبال اليمن مكاسب اقتصادية ولا نفوذ استراتيجي لمصر.

الحال نفسها أراها عند محاولة الإجابة عن سؤال: ما أهمية سورية لإيران؟ لن يستقيم هنا التفسير الاقتصادي الاستعماري القديم، والذي على رغم «لا أخلاقيته» فإنه سبب أفضل للمواطن الإيراني، مما يقال له الآن لتبرير البلايين التي تهدرها حكومته بعيداً في بلاد الشام، فلا مكاسب اقتصادية لإيران في سورية ولا في لبنان ولا في اليمن.

حاول الباحث الأسترالي الجاد روجر شاننا هان في ورقة نشرها مركز كارنيغي قبل أسابيع أن يجعل من «مقام السيدة زينب» سبباً للاهتمام الشيعي (العالمي) بسورية، وذلك في معرض إجابته عن سؤال جعله عنواناً لمقالته «ماذا تعني سورية لشعبة المنطقة؟»، فعجز عن تقديم إجابة أفضل من أن سورية «امتداد استراتيجي لنفوذ إيران في المنطقة، وضرورة لضمان خط إمداد لحزب الله في لبنان، الذي يعد أقوى تجليات الثورة الإسلامية.»

ولكن هذه «أهداف سياسية»، ولا تبرر الكلفة الباهظة التي يتحملها الاقتصاد الإيراني، ودفاعه المستميت عن نظام بشار الأسد، ولا تبرر أيضاً تدخلاتها في اليمن. العراق وحده يوفر حافزاً اقتصادياً للتوغل الإيراني فيه، فهو ثري يدر مكاسب هائلة لبعض رجال الحكم في طهران، وذلك بالشراكة مع رجال حكومة نوري المالكي الذين تحولوا إلى مجرد تابعين لإيران، ولكنه بالتأكيد ليس بالمال الحلال ولا المستدام، فهو فساد وظلم فاحش يدفع ثمنه الشعب العراقي فقراً وجهلاً وتردياً هائلاً في أبسط الخدمات.

هل تسعى إيران إلى فتح أسواق لها ولمنتجاتها وشركاتها في تلك الدول؟ نعم إنها تفعل ذلك، ولكن على طريقة الاتحاد السوفياتي والدول التي كانت تدور في فلكه الشيوعي، ولكن حتى لو كان ذلك مبرراً اقتصادياً فإنها لا تحتاج إلى تأسيس أحزاب ميليشياوية صلبة مدربة وصعبة المراس مثل «حزب الله» في لبنان، ولا أن تمول وتسليح تياراً عقائدياً مثل الحوثيين، كما أن تهريب أسلحة إلى نيجيريا لا يصب في سياسة فتح الأسواق. في المقابل نجد أن السعودية وتركيا مثلاً تفتحان أسواقاً في بلدان الشرق الأوسط، ولكن لم تحتاجا يوماً إلى تشكيل ميليشيات.

ماذا لو كان محرّكها نشر المذهب الشيعي في المنطقة والعالم الإسلامي؟ هذه حقيقة، وهي مستعدة لتحمل تبعاتها، فهي تعلم أن ذلك محل ضيق كثير من الدول، وجلب عليها احتجاجات من ماليزيا حتى المغرب، إلا أن من الممكن تبرير ذلك بأنه واجب أي دولة عقائدية، ولكنها لا تحتاج ميليشيات وتدريباً وشبكات سرية لذلك. السعودية تصرف على الكثير من المدارس والمساجد حول العالم بكل شفافية ووضوح، وكذلك تفعل مصر وأزهرها، ولكن من دون ميليشيات وحسابات سرية.

إذ ما الذي يحرك إيران ويحفز شهيتها لـ «الهيمنة»؟ سيقول قائل: هذا دأب إيران منذ زمن الشاه الذي أراد يوماً أن يكون شرطي الخليج، وإنها نزع شرقية قديمة مثلما فعل عبدالناصر وصادق حسين وغيرهما. كل المؤدلجين يريدون «الهيمنة»، ولكن إيران الحالية دولة براغماتية، والهيمنة وفق قواعد الزمن الاستعماري باتت فكرة بالية، وقد تغير الزمن ولم يعد الخليج في حاجة إلى شرطي بعدما حضر الشرطي الأميركي، والأفضل للإيرانيين بما عندهم من أيدٍ عاملة ماهرة تبحث عن عمل، ومصانع تبحث عن أسواق، أن يتبنوا النموذج التركي الذي يمارس «الأعمال» لا الهيمنة، وبها مد نفوذ في المنطقة، ولكن الإيرانيين يبحثون عن شيء آخر. فما هو؟

وجدت بعضاً من الإجابات في ما جمعه الدكتور حمد العيسى في كتابه «زمن الفتنة: شيعة ضد سنة.. وسنة ضد شيعة» من ترجمات لباحثين حول هذه المسألة الشائكة، وانتهت إلى أن «الأصولية» هي ما يحرك آيات الله هناك. إنه حلم ببناء الدولة الإسلامية التي تستعد لاستقبال «مهدي منتظر»، إنهم يريدون تسهيل مهمته، لا ينتظرونه حتى يقيم دولة الخلافة ويقيم العدل بين الناس ويمنع الظلم كما يفعل عوام المسلمين من سنة وشيعة، ولكنهم يأخذون زمام المبادرة مثلما يفعل أصوليون مثلهم مهووسون بالخلافة مثل حزب التحرير، وبعض «الإخوان» والسلفيين. الفرق أن هؤلاء لم يتمكنوا من دولة ولا يزالون في أطوار التكوين. تخيل لو وصل زعيم «حزب التحرير» إلى الحكم في بلد سني ثري بالنفط، سيفعل بالتأكيد مثلما يفعلون في طهران.

عندما تنشط الأصولية السنية في محيطها الطبيعي، مثل «إخوان» مصر أو تونس، يكون صدامها مع من يخالفها سياسياً أو فكرياً وليس «طائفياً». ولكن عندما نشطت «الأصولية الشيعية» خارج محيطها، فلا بد من أن يكون صدامها «طائفياً» إذ هو شيعي ضد سني أو العكس.

مشكلة الأصولية الإيرانية أو الشيعية، أنها لم تكتف بالنصر الذي حققته بالوصول إلى السلطة في إيران حيث محيطها الطبيعي، وإنما مضت تنشط خارجها، حيث الغالبية الساحقة التي تختلف عنها، ولكنه ضعف الآخرين أو تفرقهم الذي أغراها أن الزمن زمانها، وتحقيق أهدافها «الأصولية» بتصحيح ما تراه تاريخاً إسلامياً عمره 1400 عام. ظلم أهل البيت وشيعتهم في معاندة للفكر الشيعي التقليدي الذي ترك هذه المهمة لـ «زمن المهدي» ولم يكن ذلك فقهاً منه فقط، ولكن إدراكاً لواقع جيو - سياسي، فالسعي لإقامة دولة الشيعة الكبرى في ظل الواقع القائم يعني أن تواجه الأقلية الشيعية غالبية إسلامية تفوقها تعداداً أضعاف المرات.

في خارج إيران كل العالم الإسلامي نقاط تماس للأصولية الشيعية، حتى العراق، الذي يستعجل البعض بجعله كتلة شيعية. نعم ثمة غالبية شيعية إذا ما استبعد الأكراد، إلا أنها ليست كافية أن تجعل منه شيعياً. المنطق والعقل والتاريخ يقول إن «العلمانية» هي الأفضل للعراق، وهي التي ستحفظ حقوق الشيعي والسني، أما إذا أصر أحدهم على غير ذلك فإنه يدفع العراق إلى التقسيم، وذلك ما هو حاصل حالياً.

سورية لم تكن يوماً شيعية لتحارب إيران فيها بكل هذه الشراسة. إنها تحارب للدفاع عن نظام أقلية ديكتاتوري لا يمكن أن ينتصر إلا بالقوة، ولن يحكم إلا بالقوة أيضاً، إنها حال غير مستدامة، إلا إذا اعتقد الأصوليون الإيرانيون أنهم قادرون على تشييع غالبية الشعب السوري المتعصب لسنيته، والذي ازداد تعصباً لها خلال أعوام الحرب ضد بشار.

هذا الحلم بتشيع سورية من أهم أسباب الفتنة الطائفية التي نعيشها، ولكن طهران تتعامل مع سورية وكأنها صاحبتها الخلفية، تستमित في الدفاع عن بشار الأسد ونظامه، بل تشارك في القتال بخبراء ومتطوعين فاق تعدادهم بمراحل المقاتلين السنة من غير السوريين الذين سلطت عليهم الأضواء أكثر.

حتى حجة مواجهة التكفيريين في سورية غير مقنعة، فهؤلاء مشكلة الغالبية السنية في سورية قبل أن تكون مشكلة للشيعية، وقتل التكفيريين من السنة أكثر مما قتلوا من الشيعة والعلويين.

لدينا نحن المسلمين - سنة وشيعة - من المشكلات والتحديات ما يكفيننا، نعاني جميعاً التخلف والجهل والمرض والتعصب والاستبداد. كلنا دول عالم ثالث متخلف، ولو توقف الصراع بيننا فلن تبتسم لنا الحياة، ولن تشرق شمسنا، ولا يزدهر ربيعنا. كل ما سيحصل أننا سنستطيع حينها أن نواجه حقيقتنا المظلمة كما هي.

<http://www.alhayat.com/article/824881/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%84%D9%81%D9%87%D9%85-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86>

هل من المناسب اليوم أن نتحدث عن رؤية خليجية مشتركة لإعادة روح «الفريج»، وبالتالي السعادة والأصالة للمدينة الخليجية بعدما دهمتها العصرية، فتفترق أبنائها واختلت تركيبها السكانية؟ نعم، فهذا أفضل من الحديث حول خلافات صنعت خارج الخليج من غير...

كيف يعود الخليج إلى روح «الفريج»؟

جمال خاشقجي | منذ 7 مارس 2014 / 19:02

هل من المناسب اليوم أن نتحدث عن رؤية خليجية مشتركة لإعادة روح «الفريج»، وبالتالي السعادة والأصالة للمدينة الخليجية بعدما دهمتها العصرية، فتفترق أبنائها واختلت تركيبها السكانية؟ نعم، فهذا أفضل من الحديث حول خلافات صنعت خارج الخليج من غير خليجين، وانتهت بتقسيم الخليجيين.

كل دول الخليج ومدنها، مرّت بفضل النفط ونعمته ونقمة، بتغيرات جذرية. التحول من «الديرة» إلى المدينة الهائلة المترامية الأطراف، ولا تزال التحولات مستمرة، فما من مدينة خليجية إلا و «الكرينات» الهائلة تلوح من بعد في سمانها، وكلها تريد التسابق في العمران. أمامهم نموذج دبي، والجميع يريد أن يكون دبي.

ولكن، لا يمكن أن تكون في الخليج إلا دبي واحدة، مثلما أنه ليس في الساحل الشرقي من الولايات المتحدة غير مناهاتن واحدة تخدم كل أميركا. هنيئاً لهم في دبي ذلك النجاح، ولنعتبر أن نجاحهم نجاحنا، ولنقل لكل من يحاول أن يبني دبي أخرى في خليجنا الصغير «سبقك بها عكاشة»، وحديتي هنا ليس سياسياً، إنما هو اقتصادي.

وبينا يشكو البعض من تعثر مجلس التعاون الخليجي، والوحدة غير المكتملة، لا ينتبه إلى أن مقداراً هائلاً من الوحدة تحقق ونعيشه، هو الوحدة الجمركية، وحرية التنقل، وتوحيد جملة من الأنظمة والتشريعات الاقتصادية التي خلقت بيئة عمل خليجية اقتصادية واحدة لقطاع الأعمال.

كان من الأفضل لو نسقت دول مجلس التعاون في نهضتها بعيد تأسيس المجلس، ولكن هذا لم يحصل، لأن هذا من طبيعة «الرأسمالية» الحرة، ولأننا لا نزال حكومات مستقلة «ونختلف أحياناً وبشدة»، ولكن حان الوقت لأن يعطي الجميع مسائل البيئة وسعادة المواطن، وقد يكون الأفضل أن تكون هذه حركة شعبية ينادي بها المثقفون والكتاب والمهتمون بالشأن العام. إنها مسألة غير سياسية، يجب أن يطرح أحدهم السؤال: إلى متى تستمر مدننا في التوسع ومطاراتنا في استقبال آلاف من العمالة الوافدة؟

حان الوقت لأن نطالب بالحق في «الحياة السعيدة» واستعادة روح «الفريج» بالخليجي، و «الحارة» بالسعودي، وذلك بإعادة تخطيط مدننا واقتصادنا. نبدأ بوقف التوسع المبالغ فيه في مدننا، فمدينة مثل الرياض تضاعفت مساحتها مرات عدة خلال عقدين فقط من الزمن ولا تزال تتسع. ليتوقف ذلك، بعده نبدأ في العودة إلى وسط المدينة، حيث الخدمات والجيرة الطيبة. سيتساءل أحدهم: ماذا سيحصل لأحياء الأطراف والمخططات الجديدة؟ لنترك الاقتصاد والعرض والطلب تتحكم في أمرها وتحدد مصيرها. تقلص المدن سيحصل بتعمير أراضيها البيضاء داخلها حباً أو كرهاً، التي تشكل نصف الرياض وأقل من ذلك بقليل في جدة وفق الإحصاءات الرسمية، فالأصل أنه لا يجوز احتكار الأرض، ولكننا نحتاج مفتياً يقول بذلك، ورجل دولة يفرض نظاماً ورسوماً، ثم نعيد تخطيط المدن. نقضي على سرطان المحال التجارية الذي انتشر في شرايينها، لنعيد الاعتبار لمادة «تخطيط المدن 101» التي درسها في جامعات أميركية المهندسون الذين أصبحوا رؤساء بلديات، ثم نسوها بسرعة فور حصولهم على وظيفة رئيس بلدية، أو الاسم المطور الذي اخترناه لهم «معالي الأمين»، وكل ما ذكرت موجود في كل مدن الخليج، باستثناء عُمان التي لا تزال مدنها تتسع بمقدار مع المحافظة على الهوية المحلية.

في البحرين حيث استقررت فيها أوائل 2013 بحكم عملي مديراً لقناة «العرب» الإخبارية، عادة جيدة، هي المجالس الرمضانية، فلكل عائلة مجلس كبير تستقبل فيه ضيوفها في ليالٍ محددة طوال الشهر الكريم، فيمضون وقتهم بعد صلاة التراويح، إما في المجلس أو يزورون مجلس غيرهم.

في مجلس رمضاني هناك، سمعت حديثاً بين رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان ومواطن بحريني عن «أيام زمان» في أحياء البحرين القديمة. كان الحوار حول من بقي في «فريج العمامرة»، الذي نشأ فيه محاور رئيس الوزراء، ومن انتقل، وما حصل في تلك الأيام. كان في الحديث مقدار هائل من الاشتياق الرومانسي لتلك الأيام والأماكن القديمة، وهي حال أراها تتكرر حينما جلست مع رجال ذلك الزمن القديم في المملكة أو الكويت، فلماذا هذا الاشتياق لتلك الأحياء القديمة ونحن من ضقتنا بها وتخلينا عنها؟ ضقتنا من

أزقتها الضيقة، وأسقفها العالية، وأبوابها الخشبية، بعدما صدقنا أن الحداثة والتطور يكمنان في المباني الإسمنتية الحديثة، وفي الأحياء ذات الطرق الفسيحة، من دون شجر أو ظل، معاندين بذلك طبيعة بلادنا الحارّة. هجرنا مدننا القديمة حيث مبانيها تحن لبعضها بعضاً فتنشر ظلالاً في الطرقات، ونسمات باردة تنعش النفس، وسدرّة خضراء شامخة وسط الحي يجلس تحتها بائع الثلج والمرطبات، بل إننا في بعض مدننا السعودية، أزلناها من دون رحمة أو اعتبار لتاريخ أو ذكرى جميلة، وما بقي تركناه لعمالة وافدة لا تعرف أيام عزها وابتسامتها.

حوار رئيس الوزراء البحريني والمواطن فيه الجواب عن سؤال «لماذا نحنُ إلى أحيائنا القديمة بعد أن هجرناها طوعاً؟». إنه افتقادنا علاقة جميلة لا تعوضها أجمل المباني وأوسع الطرق. إنها «الجيرة» أن تخرج من بيتك نحو المسجد أو السوق، تلتقي بجارك الذي تعرفه وتعرف والده وعشيرته. هذه المشاعر وأشخاصها كانوا محور حديث رئيس الوزراء والمواطن. إنه ليس حب «الفريج»، إنما حب من سكن «الفريج»»

نحن في المدينة المنورة ومكة المكرمة لم نبقَ لنا أحياء قديمة، زحفت عليها عمارة الحرمين فانتشرنا في أطراف المدينتين المقدستين في أحياء لا تمت للقديم بصلة، شيء مشوه اسمه مسكن يصله ماء وكهرباء. أهالي العاصمة وبقية المدن تركوا أحياءها القديمة بأيديهم لا بيد عمرو، بل إنهم عاشوا هجرة متتالية، كانت هجرتهم الأولى خارج السور نحو أحياء جديدة بنيت في الستينات، ثم تركوها نحو أحياء أحدث، والآن يتركونها نحو أحياء أحدث وأبعد من المدينة القديمة وروحها، وكلما نزحوا من حي حلت محلهم عمالة وافدة غريبة عليه، فيفقد شخصيته وتاريخه، وتضيق بينهم ذكريات الحب والموت والحياة.

حتى الآن، نجت البحرين من هذا «التطور» الكاسح، فلا يزال كثير من عائلاتها يسكن في أحياء الستينات والسبعينات، وقليل منهم لا يزال يسكن في أحيائها الأقدم مثل المحرق، وأحسننت بلديتها صنماً بمحاولة إحيائها من جديد بتطويرها وتجميلها لجذب المطاعم والمقاهي إليها، ناهيك عما تفعله وزيرة ثقافة البحرين الشيخة مي الخليفة بتحويل مبانيها التاريخية إلى معالم حضارية، لعلها تنقذها من احتلال العمالة الوافدة أو لتصبح مخزن بضائع.

لقد حان الوقت لندعو رؤساء البلديات، خصوصاً أولئك الذين درسوا تخطيط المدن والتطوير الحضري في جامعات أميركية لفتح كتبهم التي علاها الغبار، والتخطيط لإعادة المواطنين إلى أحيائهم القديمة وليست بقديمة، بتحسين الخدمات فيها وفرض قواعد التخطيط السليم (الذي درسوه في أميركا)، والذي يحدد المناطق التجارية وتلك السكنية. نريد العودة إلى «فريج العمارة»، ولكن من دون ورشة إصلاح سيارات عن يمين منزلنا القديم، ومعمل لصنع «الطرشي البلدي» عن يساره.

*كاتب وإعلامي سعودي

<http://www.alhayat.com/article/824126/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B9%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%84%D9%8A%D8%AC-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%B1%D9%88%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%8A%D8%AC>

يحلو لأنصار المشير عبدالفتاح السيسي أن يصوروه مثل عبدالناصر، ولكنه في الغالب يعلم أن نجاحه كرئيس لمصر ألا يكون عبدالناصر، بل أن يصلح الاقتصاد المصري الذي أفسده «الزعيم الخالد». لا بد من أنه يعلم أن مشكلة مصر الحقيقية هي الاقتصاد، ويعلم...

السيسي لن يكون عبدالناصر... ولكن ماذا عن أوزال أو بينوشيه؟

جمال خاشقجي | منذ 28 فبراير 2014 / 20:11

يحلو لأنصار المشير عبدالفتاح السيسي أن يصوروه مثل عبدالناصر، ولكنه في الغالب يعلم أن نجاحه كرئيس لمصر ألا يكون عبدالناصر، بل أن يصلح الاقتصاد المصري الذي أفسده «الزعيم الخالد». لا بد من أنه يعلم أن مشكلة مصر الحقيقية هي الاقتصاد، ويعلم أن كل من جاؤوا بعد عبدالناصر حاولوا ذلك ولكنهم لم ينجحوا.

حاول السادات إجراء إصلاحات اقتصادية سميت الانفتاح، من دون المساس بهيكل الدولة الريعية والاقتصاد الموجه الذي تركه عبدالناصر، فكانت النتيجة ظهور اقتصاد مواز أفرز ما اتفق المصريون على تسميته «القطط السمان» الذين يتمتعون برخاء وحدهم بعيداً من الغالبية الفقيرة. حسني مبارك حقق إنجازات أفضل، واستعان باقتصاديين حقيقيين، ولكن استمرت معادلة الاقتصاد الموازي. دافع مبارك عنه مرة مستخدماً نظرية «اقتصاد الانسياب من أعلى إلى أسفل Trickle Down Economy» وهي نظرية شاعت في الولايات المتحدة خلال عهد الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان الذي كان يشجع خفض الضرائب على الأغنياء، وإعطاء حوافز لرجال الأعمال على أمل أن ترتفع مداخيلهم فتتساقط نحو بقية الاقتصاد.

من الواضح أن النظرية فشلت في مصر فكانت ثورة 25 يناير التي كانت «العدالة الاجتماعية» أهم شعاراتها. المشكلة أن الساسة والمثقفين في مصر يهربون من مناقشة أم القضايا في بلادهم وهي الاقتصاد، ويفضلون أي قضية غيرها، دولة مدنية أم دينية، مدنية أم عسكري، عسكر أم «إخوان»، مؤامرات دولية، علاج ثوري للأيدز والكبد الوبائي، أي شيء إلا الاقتصاد، ربما لأنهم جميعاً يعلمون أنه الوحش الحقيقي الذي لا يقبل لأحد به إلا باتخاذ قرارات مؤلمة جداً قد تؤدي إلى ثورة أكبر مما رأيت مصر خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة. كل الإصلاحات الاقتصادية التي قدمتها الحكومات المصرية الخمس بعد إقصاء مبارك، كانت مسكنات ووعوداً، بل إن أهم أسباب إقالة حكومة الخبير الاقتصادي حازم الببلاوي قبل أيام، أنها أصدرت قراراً برفع الحد الأدنى للأجور تم تفعيله أول كانون الثاني (يناير) الماضي، ولكنه لم يشمل الجميع، ومن شملهم لم يشعروا به نتيجة التضخم، فانتشرت الاعتصامات والإضرابات الفئوية.

أي رئيس مقبل لمصر يعلم أن المشكلة بسيطة جداً، ولكن حلها عويص جداً. المشكلة أن دخل الدولة أقل من إنفاقها، إذ بلغ عجز الموازنة المصرية حوالي 240 بليون جنيه (34.9 بليون دولار)، أي ما يعادل 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية الماضية، والحل أن يتساوى على الأقل، وهذا لن يكون إلا بالتخلص من تركة عبدالناصر، أي القطاع العام الهائل، وجيشاً من الموظفين لا تحتاجهم الدولة، يزيد على 6 ملايين موظف يتوقع أن يزيدوا إلى 7 ملايين قريباً مع استجابة الحكومة لعمليات تثبيت الموقتين، وآخرها هذا الأسبوع عندما تم تثبيت 75 ألف معلم، مع دعم مكلف لسلع أساسية، أبرزها الطاقة التي تلتهم وحدها 140 بليون جنيه (20 بليون دولار) من موازنة الدولة، أضف إلى ذلك شبكة معقدة من الأنظمة «الحماينة» التي قيدت الاقتصاد وأبقت مصر حائرة بين اقتصاد السوق الحر والاقتصاد الموجه.

في زمن مبارك حصلت معالجات لذلك، ولكن شابها الفساد والاستثناءات، ولكن وعلى رغم «ظلمها» للبعض - وهذا البعض كثير جداً - ساعدت في تحقيق نسب نمو جيدة للاقتصاد المصري الكلي، بلغت 7,1 في المئة في عز الأزمة المالية العالمية عام 2008، ولكن لم يشعر بها ربع السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. على رغم ذلك تظل خيراً جيداً بالمقارنة مع نسبة النمو خلال الربع الأول من العام المالي الحالي التي لم تزد على واحد في المئة فقط.

دول كثيرة مرت بالحال المصرية، ولكن اثنتين تستحقان من «الرئيس» السيسي أن يمضي وقتاً يقرأ ويتأمل التحولات فيهما حتى خرجتا من عنق الزجاجة. لم يكن ذلك سهلاً، بل مكلفاً، وطالما أن مصر تدفع كلفة باهظة لفرض الأمن وإعادة هيكلة الدولة من نظام فردي لا مجال لنصحته بتوسيع قاعدته الوطنية بلع الشمل والمصالحة، فالأفضل أن توجه هذه الكلفة نحو خدمة الوطن لا الفرد، وحتى لا تكون دورة مغلقة من أزمة إلى أخرى، بل فرصة لكسر دورات الحكم الشمولي إلى نهضة اقتصادية تؤسس لمجتمع ديموقراطي تعددي.

إنهما تشيلي وتركيا اللتان سادت فيهما الفوضى والتضخم عقوداً ما دفع الجيش إلى التدخل. لا يهم إصدار أحكام الآن في ما إذا كان ذلك محموداً أم مدموماً. في تشيلي تسلّم السلطة الجنرال بينوشيه عام 1971، وأسقط حكومة منتخبة. كان قاسياً جداً، ولا يزال التشيليون يحملون ذكريات أعوامه القاسية. آلاف لا يزالون مفقودين. والد الرئيس الحالي مات في سجون بينوشيه تحت التعذيب، ولكن معظمهم

يعترف بأنه نجح وبيده الغليظة في فرض إصلاحات اقتصادية عجز عنها من سبقه من حكومات منتخبة، فمهّد لما يسمى اليوم «معجزة تشيلي»، بل إن التلامذة التشيليين للاقتصادي الشهير الحائز جائزة نوبل ميلتون فريمان، هم الذين قادوا إصلاح الاقتصاد في بلادهم خلال عهد بينوشيه مطبقين نظرية فريمان في «تحرير السوق»، التي أدت - وفق ما يقول في مذكراته - إلى «أداء أفضل للاقتصاد، ما خلّص تشيلي من الحكومة المركزية، واستبدال الطبقة العسكرية الحاكمة بمجتمع ديموقراطي». ولعل بعض الليبراليين المصريين يجدون مبررات أفضل لقبولهم بوضع الديموقراطية «أون هولدا» لو تعمقوا في أفكار مدرسة ميلتون فريمان التي تسمى أيضاً «النيوليبرالية»، فهو يؤمن بأن الديموقراطية تعمل في شكل أفضل في المجتمعات المكتفية التي تنعم باقتصاد حر، وبالتأكيد فإن المجتمع المصري غير مكتفٍ اقتصادياً ولا يتمتع باقتصاد حر، ولكن أحد أهم التحديات التي واجهت «النيوليبرالية» حيث حلت في أوروبا الشرقية وروسيا ما بعد الاتحاد السوفياتي وأميركا اللاتينية، الفساد واستغلال «القليل» أو من أطلق عليهم «الأوليغارشي» Oligarchy الذين يهيمنون الآن على مقدرات البلاد، فيواجههم الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تارة ويهادنهم تارة أخرى، ولم تحسم بعد العلاقة بينهم وبين الدولة. ويجب أن تعترف النخب المصرية بوجود حال «الأوليغارشي» في بلادهم، مشكلة معاً مراكز قوى تشترك في حكم البلاد، وأن هذه الحال لا يمكن أن تستمر في نظام ديموقراطي كامل.

في تركيا، قاد الجنرال كنعان إيفرين انقلاباً عام 1980 على حكومة منتخبة بعد أعوام من الفوضى. في أول عامين من حكمه كرئيس شهدت تركيا أياماً سوداً، اعتقالات بعشرات الآلاف، إعدامات، ومثل تشيلي لا يزال الأتراك يبحثون عن الآلاف فقدوا. بعدها سَلِمَ رئاسة الحكومة للاقتصادي تورغوت أوزال الذي قاد إصلاحات اقتصادية هائلة قريبة من مدرسة «النيوليبرالية»، وفتح الباب لمصالحة تاريخية بين تراث تركيا الكمالي العلماني وتراثها الإسلامي. بعد عقد خرج العسكر من الحكم، وتحولت تركيا إلى معجزة اقتصادية. الخلاصة أن الجميع مضى - ظالمين ومظلومين - وبقيت تركيا وتشيلي، بل أصبحنا نتصدران قائمة أسرع الاقتصادات نمواً. يجلس اليوم التركي أو التشيلي في مطعم أتيق يقرأ صحيفة حرة تنتقد الحكومة أو توافقها، يناقش صديقه حول الانتخابات المقبلة في بلاده من دون أن يخشى أمن الدولة، أو يقلق مما إذا كان يستطيع تسديد فاتورة المطعم الفاخر.

حري بالمصريين أن يوجهوا جدلهم المحتدم نحو معضلة الاقتصاد، ويقبلوا الحلول التي ستكون قاسية، والتي من الأفضل أن تكون باجماع وطني يحتاج إلى مصالحة معجزة لا تبدو في الأفق. الوحيد الذي فعل ذلك هو الروائي عز الدين شكري فشير في روايته «النبوية» الرائعة «باب الخروج» التي فتح فيها كل الأبواب غير باب الخروج. توقفت أمام شخصية عز الدين فكري الذي يصل إلى السلطة، فيببش بكل خصومه لأجل تحقيق أهداف الثورة، ولكنه يسقط عندما يقترب من الستة ملايين موظف. وحش البيروقراطية الهائل الذي يرمز إلى الدولة الريعية، ربما لأنه كان وحده.

*كاتب وإعلامي سعودي

<http://www.alhayat.com/article/823493/%D8%B4%D8%A8%D%A7%D8%A8/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D9%86-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B5%D8%B1-%D9%88%D9%84%D9%83%D9%86-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B9%D9%86-%D8%A3%D9%88%D8%B2%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D9%88-%D8%A8%D9%8A%D9%86%D9%88%D8%B4%D9%8A%D9%87>

أوكرانيا على أبواب حرب أهلية، الأوضاع هناك أسوأ من احتجاجات وحرائق، والانقسام أعمق من خلاف سياسي بين حكومة منتخبة ومعارضة تريد إسقاطها، والقضية أكبر من اتجاه يريدها باقية ضمن المحور الروسي، وآخر يتطلع غرباً نحو أوروبا. إنه انقسام وصل...

ماذا لو التزم «الحجاج» بمعايير حقوق الإنسان؟

جمال خاشقجي | منذ 21 فبراير 2014 / 20:08

أوكرانيا على أبواب حرب أهلية، الأوضاع هناك أسوأ من احتجاجات وحرائق، والانقسام أعمق من خلاف سياسي بين حكومة منتخبة ومعارضة تريد إسقاطها، والقضية أكبر من اتجاه يريدها باقية ضمن المحور الروسي، وآخر يتطلع غرباً نحو أوروبا. إنه انقسام وصل حتى العظم قد يقسم هذه الديموقراطية الناشئة عرقياً ودينياً. الصور من هناك تذكرنا بما رأينا في ميادين «الربيع العربي» مضاعفاً مرات عدة، ولكن من دون تلك الأرقام المهولة للقتلى التي تعودنا عليها في عالمنا. إنهم مدهولون أمام العدد المتزايد للقتلى الذي قد يصل إلى 80 قتيلاً مع نشر هذه المقالة، غير أن هذا الرقم الذي صدمهم وصدّم الأوروبين لا يزال بعيداً من أرقامنا القياسية في كل يوم، فلماذا؟

إنه التزمهم بمعايير «حقوق الإنسان العالمية» التي لا تجيز استباحة الدماء في صراعات الأهل والوطن الواحد، أما نحن فلا نزال نعتقد بجواز استباحتها من باب الضرورة لسلامة المجتمع والأمن العام، يجب أن نعترف بأن بعضاً من «الحجاج بن يوسف الثقفي» لا يزال يعيش في السياسي العربي، بل حتى المثقف والداعية والكاتب والمعلم العربي، مستعد أن يقبل «التضحية بشوية لأجل الباقي يعيش» كما قال الرئيس المصري المعزول محمد مرسي خلال إطلاق مبادرة لحماية حقوق المرأة المصرية!

استشهدتُ بمرسي من دون غيره لسببين، أولهما أننا دخلنا في زمن ننقي من ننتقد ونسكت عن آخرين، ومرسي يدخل في دائرة «المستباحين»، والثاني أنه رئيس منتخب جاء ليحبي قيم الحياة وحقوق الإنسان وحرمة الدم، فكانت المفارقة أن قال تلك الجملة الشهيرة التي لا يزال يحاسب عليها إعلامياً، بينما يمكن أن تسمعها من غيره هذه الأيام، ولكن لن يُنتقد قائلها، إن منطقها يجري في تفكيرنا السياسي، وبعضنا يقولها بصمته على مئات وآلاف قتلوا هنا وهناك، بل إنه مستعد لتبرير ذلك علانية، لأنه يعتقد أن قتلهم كان ضرورة للمصلحة العامة، فيقول شيئاً من نوع «لأزم نضحي بشوية عشان الباقي يعيش!»

لو انتصر بشار الأسد، فستكون عنده الوقاحة الكافية أن يقيم نصباً تذكاريّاً لشهداء سورية، ويبيك من قُتل في صفه ومن قُتل في صف الثوار أيضاً، فيقف بجواره السيدة حرمه وأطفالهما، يسمح دموعه سالت على خده والنقطتها الكاميرا ويقول: «جميعهم أبناء سورية وإن غرر بهم»، ثم يضع إكليل زهور وسط تصفيق حار وهتاف من قال يوماً: «الأسد أو نحرق البلد»، وكأن ما حصل انتخابات، فيوجه الرئيس الفائز شكره لمن صوت له ومن لم يصوت. نعم، هكذا جرى تداول السلطة في عالمنا البائس منذ رفض معاوية مبايعة علي بن أبي طالب بالخلافة، وخرج عليه شاهراً سيفه.

قبل عامين، أشيع في وسائل الإعلام الاجتماعي أن ثمة دعوة للتظاهر في السعودية، وُحدد لها تاريخ، ولم يُعرف صاحب الدعوة وما إذا كانت حقيقية أم مجرد فشة خلق صيبانية أم مؤامرة أجنبية، لكن أحد الدعاة المشهورين أراد أن يكون وطنياً، فخطب يهدد ويتوعد ويطالب بسحق جماجم كل من يخرج للتظاهر. لم تحصل التظاهرة ولم تسحق أي جمجمة والله الحمد، ولكن لو حصلت وسحقت بعض الجماجم فأى مجتمع سيعيش فيه فضيلة الداعية مع إخوة وأبناء عمومة من سحق جماجمهم؟

عشرات المعلقين العرب والكتّاب تمنطقوا بعبارة نسبوها إلى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامبرون: «لا تسألني عن حقوق الإنسان عندما يتعرّض الأمن القومي في بلادنا للخطر»، وذلك في معرض تبريرهم لانتهاكات حقوق الإنسان في بلدانهم، التي يرونها ويعلمون بتفاصيلها في هذا الزمن الذي لا تخفى سرائره، ولم يهتم أيٌّ منهم بأن يعترض عندما تأكد أن العبارة مكذوبة، بل ربما لديه الوقاحة الكافية أن يقول: «قد تكون مكذوبة ولكن معناها صحيح».

أوكرانيا، ومنذ ثلاثة أشهر، ليست منقسمة بين معارضة وحكومة، وإنما منقسمة عرقياً ودينياً، والخلاف بين الفريقين حول هوية الوطن ذاته، بين من يريده محافظاً لصيقاً بروسيا وتراث الاتحاد السوفياتي والكنيسة الأرثوذكسية، ومن هو أوروبي الهوى ليبرالي، يحلم بأن يكون جزءاً من الاتحاد هناك. غالت المعارضة وتجرات حتى اقتحمت مقرات حكومية، ولن يردها غير الإطاحة بالرئيس. أثناء ذلك تجري مواجهات يومية بين الشرطة والمعارضة، تستخدم فيها الهراوات، والقنابل المسيلة للدموع، والمولوتوف، والخطب

الحماسية، وإعلام منقسم، مع اتهامات بأن للمعارضة أجنادات خارجية. عزز ذلك تأييد أميركي صريح للمعارضة، بل إن السيناتور الأميركي جون ماكين المعروف جيداً في مصر، خطب في المعارضة ومن ساحتها. المعارضة تتهم السلطة باستخدام بطجية، والسلطة تتهم المعارضة بالإرهاب، الصور من هناك تبدو وكأنها ساحات حرب، ولكن حتى الآن لم تسحق جماجم، وسقط 5 قتلى، وقيل إنهم 6. حتى الإثنين الماضي، وعندما سقط نحو 40 متظاهراً وشرطياً فقط في يوم واحد، بعدها ذهل الأوكرانيون ومعهم العالم.

كنت في ندوة بالعاصمة النمساوية فيينا حول الأزمة هناك. سألت المتحدثين، وكانوا بلغارياً وأميركياً وروسية: ماذا سيحدث لو أمر الرئيس بانوكوفيتش مدعوماً بحليفه بوتين، الجيش والشرطة بفض الاعتصام؟ ماذا لو فعل مثل بشار في أيام الثورة السورية الأولى بإطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين السلميين فسقط 100 أو 200 في يوم واحد مثلما يحصل في بلادنا؟ كانت إجابتهم أن هذا لا يمكن أن يحصل، العالم لن يقبل، أوروبا لن تقبل! ولكن ما بال العالم قَبِلَ بذلك عندما حصل عندنا؟ ربما لأننا نحن قبلنا به، لأننا نعتبر قتل 100 أو 200 في يوم واحد من شروط التدافع في الأرض. بيننا مُفتون ومتفقون وشعراء يقولون بذلك.

لذلك يجب أن تكون هناك حركة محايدة وسط صراعاتنا الكثيرة، تدعو لإحياء ثقافة حقوق الإنسان، وتواكب الحراك نحو الديمقراطية، فالديموقراطية تفرز دوماً مجتمعاً تعددياً، ما يعني تقسيم المجتمع إلى قسمين أو ثلاثة أو أكثر، وما لم يتعلم قسم احترام «حقوق الإنسان» عند الآخر، وحقه في أن يكون مختلفاً عنه، سيفتتلان ويتآمران أحدهما على الآخر مرة تلو الأخرى.

«أوروبا الشرقية تشهد الجولة الأخيرة في عملية إعادة البناء، ويجب أن تتم باحترام حقوق الإنسان، ولن يتم ذلك من دون رعاية أوروبية لذلك»، قالت ذلك باحثة نمساوية، فكتبت: «ونحن لا نزال في الجولة الأولى وقد سقط منا حتى الآن... كم عربياً قتل منذ كانون الثاني (يناير) 2011 حتى الآن؟».

*كاتب واعي سعودي

<http://www.alhayat.com/article/822758/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%84%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AC%D8%A7%D8%AC-%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%A7%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86>

لماذا سمحت السعودية بالجهاد في أفغانستان ومنعته اليوم في سورية؟

لماذا سمحت السعودية بالجهاد في أفغانستان ومنعته اليوم في سورية؟

جمال خاشقجي | منذ 15 فبراير 2014 / 01:30

يطرح هذا السؤال بقوة هذه الأيام بعد صدور أمر ملكي في السعودية لا لبس فيه يجرم مشاركة أي سعودي في «أعمال قتالية خارج المملكة بأي صورة كانت»، وسبق للسعودية تحذير مواطنيها خلال حرب العراق الأخيرة من سفر الشباب إلى هناك ووصفته بمواطن الفتن، واعتقلت من يحاول الذهاب إلى هناك أو يعود منه. ومما قيل آنذاك «كان الجهاد حلالاً عندما التقت المصالح مع الأميركيين في أفغانستان، وأضحى حراماً عندما أصبح ضدهم.»

ولكن ما سبق من سؤال وجواب يقوم بالكامل على افتراض خاطئ، فالمملكة لم تشجع الشباب على الجهاد في أفغانستان، وإنما سمحت لهم بالعمل الإغاثي هناك، إذ إنها والرأي العام كانوا مؤيدين وقتها بقوة للقضية الأفغانية، وقصة التذاكر المخفضة التي يتداولها البعض كانت تصدر بتوصية فقط من الهيئات الإغاثية التي كانت تدير عشرات المشاريع في باكستان حيث استقر أكثر من 3 ملايين أفغاني في ظروف صعبة، وكانت بحاجة لتشغيل مئات من السعوديين هناك، وكانت الدولة ترغب في تنظيم نشاطهم وحماسهم في إطار مؤسساتي، فطلبت الهيئات الإغاثية خفضاً في قيمة تذكرة السفر لإسلام أباد على متن الناقل الوطني، (الخطوط الجوية السعودية)، فصلت على خصم نسبته 75 في المئة، واستفاد منه بعض من نشط في العمل المسلح على أساس أنهم يشاركون في العمل الإغاثي أيضاً، وتورع البعض عنه حتى تكون نية الجهاد عنده خالصة.

نعم كان هناك «تحريض» على الجهاد ولكن لم يكن محل إجماع وتراض، الشيخ الراحل عبدالله عزام - رحمه الله - كان المحرض الأكبر بعلم الجميع وإذنه، آمن بأن الجهاد في أفغانستان من أهم فروض العين، يخرج فيه الولد من دون إذن والده، فنظر لفتواه شرعياً، وطبعها في كتاب وزع مجاناً بمئات آلاف النسخ، كان يخطب بذلك في مساجد المملكة، ولكن لم يكن رأيه محل إجماع، علماء يختلفون معه، وكتاب ينتقدون فكرته، ولكن من دون احتقان كالذي نشهده اليوم، يمكن القول إنها كانت ممارسة ديموقراطية، حضرت يوماً جداً بينه وبين والد شاب ارتحل لأفغانستان بمسجد الشعبي شمال جدة بعدما ألقى محاضرة، كان والد الشاب يقول للشيخ عزام إن ابنه لديه زوجة وطفلان، فكيف يذهب للجهاد؟ والشيخ يصرّ على أن الجهاد في أفغانستان فرض عين ويحاول أن يطيب خاطر والد الفتى، كان ذلك في العلن، فالجهاد يومها لم تكن كلمة مخيفة ولا مشوهة.

عدت مرة من إسلام أباد ومعني في الطائرة ثلاثة شبان لم يكلفوا أنفسهم حتى تغيير ملابسهم التي كانت عليهم في جبهة خوست حيث أخبروني أنهم أمضوا نحو ثلاثة أشهر هناك، كان من الواضح أنهم يريدون أن يستعرضوا بهيئاتهم في مطار جدة، لعلها كانت حملة علاقات عامة للجهاد.

من الخطأ أن نقيس أحوال اليوم بأحوال ذلك الزمن، لم تكن «القاعدة»، يومها موجودة، ولا تكفير الحكام، ولا تهديد ووعيد بنقل الجهاد إلى بلاد المسلمين، فبالتالي لم ترّ الدولة ما يقلق في ذهاب شباب متحمس لأفغانستان، يرون أن مهمتهم نصره المجاهدين الأفغان فقط، بل كان ممنوعاً في دور الضيافة التي يشرف عليها عبدالله عزام في بيشاور، أو حتى المعسكرات التي أقامها أسامة بن لادن في أفغانستان سب الحكام، أو التحزب والجدل، كانت هناك لوائح توضع في صدارة القاعات تحدد هذه القواعد.

اليوم ما إن يصل الشاب إلى حلب ويلتحق بتنظيم «داعش» حتى يخرج برسالة فيديو على صفحته في «فيسبوك» أو «كيك» وهو يهدد ويتوعد ولاية الأمر في بلاده، وأنهم عائدون لنا بـ «الذبح»، هذا وحده سبب كافٍ، جعل الدولة التي غضت الطرف عن ذهاب الشباب لأفغانستان، ترفض خروجهم اليوم إلى سورية أو العراق.

بدأ الانحراف في فكرة الجهاد في أفغانستان متأخراً، بوصول أنصار حركتي «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» المصريتين لبيشاور، في البداية بدوا وكأنهم إضافة جديدة للمتطوعين العرب، ولكن تبين بعد فترة قصيرة أنهم لم يأتوا لنصرة المجاهدين الأفغان مثل من سبقهم، وإنما أتوا بأجندة مختلفة، وجدوا ما بين بيشاور وأفغانستان ساحة حرة للتجمع والتدريب، فكانت لهم مثلما كانت بيروت للمنظمات الفلسطينية، مجرد قاعدة للانطلاق نحو هدفهم الحقيقي «الجهاد في مصر»، وهو ما فعلوه تماماً أوائل التسعينات.

بعدهم، بدأت طلائع مختلفة من المتطوعين السعوديين تصل إلى بيشاور تحت زعم أنهم «سلفيون» أقاموا لهم دور ضيافة ومساجد ومؤسسات إغاثية موازية لتلك المؤسسات السعودية شبه الرسمية، ولدور الضيافة التي برعاها عبدالله عزام، أخذ هؤلاء يتواصلون مع المصريين الذين كنا نسمةهم «المكفرتية»، لم يعرف عزام ومن حوله أن تلميذه المفضل، ابن لادن، فتح خطأ للتواصل مع زعيم

المتطوعين المصريين أيمن الظواهري. ومن المفارقات أن أهم رجال الظواهري الشرعيين «الدكتور فضل» الشهير اليوم كأبرز منطري ومؤسسي تنظيم «القاعدة» كان يكفر عزام وابن لادن، ثم أصبح لاحقاً من رجال الأخير المقربين.

خلال الفترة نفسها تحولت بعض دور الضيافة والمساجد إلى منتديات «معارضة» للأنظمة العربية، باستثناء السعودية التي لا تزال في عرف الشباب هناك تحكّم الشريعة فصعب عليهم تكفيرها، ولكن جاءها نصيبها في النهاية بعدما ظهرت رسالة طبعت في بيشاور عنوانها «الكواشف الجليلة في كفر الدولة السعودية» لمؤلف لم يعرفه أحد تكتى بـ «المكي»، فأثارت جدلاً حاداً في أوساط الشباب الذي رفض تكفير حكومته، ولكنه استدرج لمناقشات حول ذلك في ليالي بيشاور الطويلة، وقتها اهتمت السعودية بهذه الرسالة، وعرفت لاحقاً أن صاحبها أردني هو عصام البرقاوي الذي تعمد إخفاء اسمه ليؤثر في المتطوعين السعوديين، ولا يزال البرقاوي حتى الآن في السجن بالأردن بعدما أصبح أهم منطري السلفية الجهادية.

هذه الرسالة وما تبعها من تحولات في وسط المتطوعين العرب والسعوديين في أفغانستان، أُنعت السعودية أن «الجهاد الأفغاني» لم يعد بيئة مثالية وقصة بطولات وتضحيات، فأخذ الموقف نحو المتطوعين يتغير تدريجياً، وفي الفترة نفسها دخل الجهاد في مرحلة ركود مع انسحاب السوفيات من أفغانستان، وخلافات المجاهدين واغتيال عبدالله عزام، وتحول الاهتمام نحو قضية أهم هي غزو صدام للكوييت.

قبل ذلك اتخذت السعودية موقفاً ذا مغزى نحو حركة المتطوعين العرب - إذا جازت تسميتها بالحركة - فمنعت أسامة بن لادن من السفر، لم تعد هناك خطب في المساجد ولا جمع تبرعات علني، حتى عام 1992 الذي شهد حدثين مهمين، الأول موجة العنف المسلح في مصر الذي قاده «العائدون من أفغانستان»، وأحداث البوسنة، فظهر مصطلح «الأفغان العرب».

شخصياً حضرت حظر السلطات السعودية إحدى الجمعيات المستقلة من العمل الإغاثي في البوسنة، وكنت نشطاً فيها، ولكنها لم تمنع العمل الإغاثي هناك من خلال مؤسسات حكومية وهيئات اعتبرتها محل ثقة، مثل مؤسسة الحرمين الخيرية التي تأسست أصلاً في بيشاور من ناشطين سلفيين، كان التوجه واضحاً هذه المرة أن المملكة لا تريد تكرار تجربة أفغانستان، خلال تلك الفترة أوقفت السلطات عدداً من السعوديين الذين رفضوا العودة من أفغانستان أو ظهرت منهم مواقف متطرفة، واكتفت بأخذ تعهدات عليهم.

عرف الجميع أن مرحلة أفغانستان انتهت، ولكن المعاندين نزلوا تحت الأرض بشبكاتهم، أخذت تظهر مجموعات جهادية، واستمر توّجس الدولة منهم والذي تأكد بعد حادثة الاعتداء على مبنى للحرس الوطني في الرياض العام 1994 واعتقال منفذيها، الذين تبيّن أنهم خدموا في أفغانستان ومتعاطفون مع ابن لادن الذي استقر حينها معارضاً في الخرطوم، ولكن لم تثبت التحقيقات أن علاقة مباشرة تربطه بهم، وقد أنكر لي شخصياً أن له علاقة بهم بل استنكر فعلهم، لكنه رفض نشر ذلك كتصريح صحفي.

بعد ظهور «القاعدة» العام 1996 واستقرار ابن لادن في قندهار، وإدلائه بتصريحات صريحة معادية للمملكة، بدأت موجة جديدة من التحريض والتجنيد، ولكنها كانت سرية تماماً، كان الجميع يعلم أن ذهابهم إلى هناك مخالف للنظام، واستمر ذلك حتى حصول هجوم 11 أيلول (سبتمبر) 2001، ثم إعلان الحرب الصريح من «القاعدة» على الدولة، ظهر بوضوح سعوديون «قاعديون» يكفرون الدولة ومستعدون لحربها.

ولكن الصورة أكثر تعقيداً، فهناك أيضاً متطرفون في السعودية ولكنهم لا يحملون السلاح، يوافقون «القاعدة» في أهدافها ولكن يخطئونها في حمل السلاح، فكان على الدولة التحرك على جبهتين، صريحة في مواجهة من رفع السلاح، ومتدرجة نحو المتعاطف مع «القاعدة».

حتى بلغنا الأمر الملكي الصادر الأسبوع الماضي ليحسم ما اعتقده البعض موقفاً غير واضح، والحق أنه كان واضحاً تماماً منذ أن انحرف الجهاد في بيشاور وظهر تيار التكفير.

*إعلامي وكاتب سعودي

<http://www.alhayat.com/article/514667/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%B3%D9%85%D8%AD%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D9%86%D8%B9%D8%AA%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9>

هل يجرو خالد الفيصل على اختبار المعلمين مثلما فعل كلينتون؟

هل يجرو خالد الفيصل على اختبار المعلمين مثلما فعل كلينتون؟

جمال خاشقجي | منذ 8 فبراير 2014 / 01:30

عاد الاهتمام بالتعليم في السعودية بتعيين وزير جديد لهذه الوزارة الصعبة، والحق أن التعليم لم يخطف يوماً من رادار اهتمامات المعنيين السعوديين بالشأن العام، ولكن انتابهم يأس من أن هذه الوزارة وموضوعها «التعليم» لا يمكن إصلاحهما، فملأوا من الحديث في أمرهما، ولكن ما إن يكون الحديث حول البطالة والعمل والإرهاب، إلا ويحضر التعليم في المجلس أو بين سطور المقالة.

فهل يستطيع الوزير الجديد خالد الفيصل إصلاح ما عجز عنه الآخرون؟ وهو ليس بالتربوي، وإنما بيروقراطي صارم اكتسب خبرته طوال 40 عاماً كحاكم إداري لمنطقتين من أهم مناطق المملكة، فاشتهر بحزمه وانضباطه في العمل. بعضهم يرى أنه لو نجح الفيصل فقط في «ضبط وربط» الجهاز الإداري والتعليمي لوزارته التي تعد أكبر موظف للسعوديين بعد الدفاع والداخلية، فإنه سيحقق إصلاحاً كبيراً، فإدارة أكثر من نصف مليون معلم ومعلمة مشغولين بحقوقهم ومسيراتهم الوظيفية، ونقلهم من بند إلى آخر أكثر من انشغالهم بوظيفتهم الأساسية، هو جهاد في حد ذاته.

منذ أن تبوأ خالد الفيصل منصبه والاقتراحات تنهال عليه من أين يبداً! المناهج أم مباني المدارس المتهاكلة. المعلمون أم رواتبهم، أم أنها الإجازات الكثيرة التي تنفرد بها في المملكة حتى باتت أخبارها تصدر الصفحات الأولى. ولكن حصل شبه إجماع بين كتاب الأعمدة والمعلقين، على أن المشكلة تكمن في «المناهج» وهي قضية قديمة تنقسم في اتجاهين، الأول الجدل حول تغول حصة الدين واللغة على حساب العلوم والرياضيات، والثاني حول محتوى التعليم الديني والإنسانيات، وتوظيفه لخدمة رؤية ضيقة وغير متسامحة، ولا تتفق مع كون المملكة بلداً منفتحاً على العالم، وهي مسألة دفعت بقضية التعليم «المحلية» إلى محافل دولية، فتلقت المملكة انتقادات حادة لمناهجها من حلفائها وأعدائها معاً، والحق أن ثمة مشكلة حادة في المناهج، ولكن صراع التيارات والاستقطاب في المملكة جعلها الموضوعية تحيد عن هدفها، فبعضهم وظفها لتصفية حسابات قديمة باتهام «الصحوة»، وهو المصطلح الدارج عندنا للإشارة إلى الإسلام السياسي، بأنها سبب المناهج «المتطرفة»، متجاهلاً أنها ما كانت لتعمل منفردة داخل جهاز حكومي لو لم يكن هناك من داخله من يوافقها التوجه نفسه، كما أن كبار العلماء الرسميين يقاومون بشراسة أي مساس بهذه المناهج، وبالتالي ومع احتدام الجدل والاستقطاب تعطلت مساعي الإصلاح ومعها البليون دولار التي خصصها الملك عبدالله لتطوير التعليم قبل أعوام، وفي النهاية يؤجل الحسم بعدما تحولت المسألة «الفنية» إلى سياسية، فيلزم حينها تقديم مصلحة التوازنات السياسية على إصلاح التعليم.

أعتقد أن المعضلة الحقيقية هي «الجودة» وليست المناهج، وحتى المناهج السيئة لم تعد تجد المعلم الجيد الذي يدرّسها، فتكون النتيجة مخرجات تعليمية تفقر إلى مهارات التعلم الأساسية، ولكنها تدخل دورة التعليم حتى الجامعي، على ما هي عليه من ضعف، فتخرج منه إلى وظيفة قد تكون في قطاع التعليم، لتخرج على يديها مخرجات جديدة ضعيفة مثلها، فتستمر هذه الدورة جيلاً بعد جيل حتى تنهك المجتمع اقتصاداً وسياسةً، فتكون النتيجة انفجاراً مجتمعياً ما، ذا كلفة عالية.

يكشف ذلك تقرير صادر عن مركز التعليم العالمي في بروكغنز ينشر غداً، وعنوانه: «الشباب العربي: هل يفقدون الأسس التعليمية التي تكفل لهم حياة منتجة؟»

الإجابة السريعة: نعم، فما أكثر ما سمعنا من شكاوى آباء وأمهات من أن أطفالهم أمضوا أعواماً على مقاعد الدراسة ولما «يفكروا الحرف» بعد، وترجمة ذلك في لغة التقرير الذي يؤكد هذه الشكاوى «عدم استيفاء متطلبات التعليم الأساسي» أي إجادة الحساب والقراءة والكتابة.

التقرير يغطي 13 دولة عربية فقط تتوافر فيها معلومات إحصائية، ومنها السعودية، التي تكشف أرقامها أن نحو نصف طلابها الذكور لم ينجحوا في «فك الحرف» بعد أربعة أعوام من الدراسة الابتدائية، ولكن البنات أحسن حالاً منهم، إذ ينجح ثلثاهن في «فك الحرف»، ليشكلن أكبر نسبة مفارقة بين الذكور والإناث في العالم العربي.

ثمة دول أسوأ من المملكة في التقرير، ولكن عندما تقارن أوضاع تلك الدول المضطربة، وإنفاقها الشحيح على التعليم مع استقرار السعودية وإنفاقها الهائل على التعليم (1.2 تريليون ريال خلال الأعوام العشرة الأخيرة، وربع الموازنة الأخيرة)، فإن الخلل فيها سيبدو مضاعفاً، ما يؤكد نتائجنا التي تشمل أيضاً قياس مخرجات التعليم قبل الجامعي، وكذلك مستوى المعلمين. المشكلة تكمن في «الجودة» لا في «العدد»، فنسبة التحاق الأولاد والبنات بالمدارس في المملكة مثيرة للإعجاب، إذ تزيد على 95 في المئة. إذاً المدارس متوافرة،

ولكن «جودة التعليم» مفقودة، بل إن من أفسى نتائج التقرير أن من يختارون مجال التعليم كمهنة، ليسوا أفضل الطلاب في تخصصاتهم، وإنما الضعفاء ومتوسطو القدرات الذين عجزوا عن دخول كليات أخرى، فانتهوا إلى التعليم من دون حماسة ولا علم، وهذا لا يخص السعودية فقط، وإنما في كل الدول العربية.

سألت السيدة ميساء جليوط، التي شاركت 4 باحثين آخرين في إعداد التقرير، عما إذا كان «اختبار» المعلمين هو الحل لإبقاء الأكفاء وصرف من هم دون ذلك، فقالت إن ثمة جدلاً بين التربويين في ذلك، فثمة مدرسة تعتقد أن المعلم يستطيع أن يتجاوز اختباراً على ورقة، ولكنه ما لم يكن ذا كفاءة ويمتلك مهارات معينة فلن يستطيع أن يتجاوز دورة تدريبية، وترى أن التدريب هو البديل الأفضل للاختبار، ذلك أن مهمة المعلم لم تعد قاصرة على تعليم الطالب القراءة والكتابة والحساب، وإنما أيضاً حل المشكلات والتواصل مع الآخرين، وهي مهارات تحتاج لأن تنقل أولاً إلى المعلمين عبر برامج تدريبية.

ولكن توجد مدرسة أخرى تقول باختبار كفاءة المعلم، وهو ما فعله الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون عندما كان حاكماً لولاية أركنساو، وفرض اختبار الكفاءة على المعلمين بعد معركة شرسة مع نقابات المعلمين، وانتصر فيها ونجح في تحويل ولايته من ذيل الولايات الأميركية في الاقتصاد وتوافر الوظائف، إلى ولاية متقدمة، معتمداً على إصلاح التعليم الذي جعل مخرجاته أفضل، وقادرة على المنافسة والإنتاج، وهي الأزمة التي يشرحها تقرير بروكنغز، ونراها في شوارع بلدان الربيع العربي تظاهرات وغضباً.

*إعلامي وكاتب سعودي

<http://www.alhayat.com/article/512206/%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%AC%D8%B1%D8%A4-%D8%AE%D8%A7%D9%84%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%B5%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AE%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%85%D8%AB%D9%84%D9%85%D8%A7-%D9%81%D8%B9%D9%84-%D9%83%D9%84%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%88%D9%86>

كتبت العام الماضي مقالة هنا، قلت فيها إن إمام الحرم المكي يستطيع إنقاذ باكستان بما له من قبول لدى عامة الشعب هناك. لم يستجب فضيلته لدعوتي ويذهب إلى باكستان، ولكن الأمير سعود الفيصل قام أوائل الشهر الجاري بزيارة مهمة لإسلام آباد هي أول...!

كيف يستطيع الشيخ السديس إنقاذ باكستان؟

جمال خاشقجي | منذ 1 فبراير 2014 / 09:04

كتبت العام الماضي مقالة هنا، قلت فيها إن إمام الحرم المكي يستطيع إنقاذ باكستان بما له من قبول لدى عامة الشعب هناك. لم يستجب فضيلته لدعوتي ويذهب إلى باكستان، ولكن الأمير سعود الفيصل قام أوائل الشهر الجاري بزيارة مهمة لإسلام آباد هي أول زيارة لهذا البلد الذي تعتبره المملكة حليفاً استراتيجياً لها، فيهما صلاحه وخروجه من أزماته الكثيرة.

فأما وقد عاد الاهتمام السعودي بباكستان، فإني أكرر الدعوة نفسها، فلا تزال باكستان حيث تركناها قبل عام مع تحسن طفيف هو استقرار الحكم المدني، إذ تم تداول سلميٍّ ثانٍ للسلطة بعيداً من تدخلات الجيش، ووصل إلى الحكم صديق المملكة الدائم رئيس الوزراء نواز شريف. لقد وعد الأمير سعود بالمعتاد، من تطوير العلاقات الثنائية ورفع مستوى الاستثمار بين البلدين، وهناك حديث عن مشتريات عسكرية سعودية من باكستان، وزيارات قادمة لمسؤولين رفيعين إليها، وفي كل ذلك خير، ولكن باكستان بحاجة لمعالجة «العقل الجمعي الباكستاني»، وهنا يأتي دور إمام الحرم. أعلم أن أصدقائي هناك سيغضبون من قولي هذا، ولكنهم يعلمون أن انتشار الأمية مع نوع سلمي من التدين يقوم على التقليد وتسليم العقل لعلماء دين انتهازيين جعل «المسلم الباكستاني» الأسرع في تصديق الإشاعات والخرافات، ما جعل باكستان تتعثر في نهضتها مقارنة بجارتها وغربتها الهند.

ثمة مشكلات ثلاث حادة هناك تعزّر عن هذه المعضلة: ملح الطعام وشلل الأطفال والعمليات الانتحارية، وقد عجزت الحكومات الباكستانية المتعاقبة عن حلها، وبالتالي لن تحلها «استثمارات متبادلة»، وإنما هجمة علمية لتفكيك هذه الخرافات يقودها علماء يثق بهم عامة الشعب هناك. وحيث أن علماء باكستان فشلوا في ذلك، فإنهم بحاجة لمساعدة، ولا أجد أفضل من الشيخ عبدالرحمن السديس إمام الحرم المكي للقيام بهذه المهمة، وهو يتذكر الاستقبال الحافل الذي لقيه عندما زارها عام 2010، وصلاته بمسجد باد شاه التاريخي الهائل الذي امتلأت ساحاته بمئات الآلاف من المصلين، فأهمهم ودعا لهم مثلما يفعل في ليلة ختم القرآن الكريم بالحرم المكي، فانهالت دموعهم رجاءً وتضرعاً، ولو نصحهم ليلتها باستخدام ملح الطعام الذي يحوي اليود، ودعاهم إلى تعقيم أطفالهم بلقاح شلل الأطفال، وأبلغهم بفتوى علماء الحرم بتحريم الأعمال الانتحارية، ثم كرر ذلك في مساجد أخرى، وتحدث برسائله هذه عبر وسائل الإعلام الباكستانية، وأعلن بالتعاون مع الحكومة هناك عن تشكيل جمعية علماء تحمل هذه الدعوة لكل أطراف البلاد، فلربما أطلق حملة علمية تداوي باكستان من هذه الأفات الثلاث.

فأما العمليات الانتحارية فنعرفها إذ ابتلينا بها جميعاً، ولكن باكستان تحظى بنصيب الأسد منها! لكن ما قصة اليود ولقاحات شلل الأطفال هناك؟ قبل نحو عقدين أطلق أحدهم إشاعة عن أن اليود الذي يضاف إلى ملح الطعام والذي تم بتشجيع من منظمة الصحة العالمية، ما هو إلا مؤامرة غريبة - هندية مشتركة تهدف إلى قطع نسل المسلمين. هذه ليست نكتة ولا مبالغة، بل كارثة صحية تحاول وزارة الصحة الباكستانية ومنظمة الصحة العالمية معالجتها، ولم تستطع الحكومات المتعاقبة هناك تنفيذ الإشاعة، إذ لا يثق الشعب الباكستاني عادة بالمسؤولين الرسميين، أما رجال الدين فكان دورهم ترويح الإشاعة وإضافة بُعد مؤامراتي عليها، وأنها جزء من الحرب التي لا تتوقف، ولا يريدونها أن تتوقف على المسلمين، لا أن ينفوها كما كان ينبغي أن يكون دورهم، ويحذروا مواطنيهم من أضرار خلو طعامهم من اليود.

إنها قضية جادة، فلقد أثبت مسح أجرته جهات أكاديمية علمية في باكستان مع «يونيسيف» ووزارة الصحة الباكستانية أن نقص اليود من غذاء الباكستانيين هو أحد أسباب معاناة نصف عدد السكان البالغ 200 مليون من اضطرابات صحية خطيرة، كالإجهاد وتضخم الغدة الدرقية والتخلف العقلي. تقارير عدة ربطت بين ظهور أعراض الخمول وانخفاض معدلات الذكاء ومعدل الإنتاجية على مستوى باكستان مع انتشار هذه الإشاعة، ما تسبب في مزيد من الأضرار لاقتصاد هشٍّ في دولة مثل باكستان.

أما لقاحات شلل الأطفال فهي مؤامرة أخرى لقطع نسل المسلمين! بل بلغ الجهل وقلة الفقه ببعض الباكستانيين إلى قتل باكستانيين مثلهم، يشاركون في حملات «يونيسيف» و«الصحة الباكستانية» لتلقيح الأطفال ضد هذا المرض الفتاك الذي تم استئصاله من كل دول العالم باستثناء باكستان وأفغانستان ونيجيريا، وظهر في سورية بعد انهيار الدولة خلال الحرب الأهلية الدائرة رحاها هناك.

عندما كتبت مقالتي في كانون الثاني (يناير) من العام الماضي أشرت إلى اغتيال «طالبان باكستان» تسعة من العاملين في الحملات قبل نشر المقالة بأسبوعين، ما أدى بـ «يونيسيف» إلى وقف حملات التلقيح، ثم استأنفت من جديد بتأمين حراسات، ولكن «طالبان» لا تزال سادرة في غيها، فاغتالت مجدداً ثلاثة عاملين بالحملات منتصف الشهر الجاري في كراتشي ما أوقف الحملة ثانية وثالثة.

أما العمليات الانتحارية فهي تسلية «طالبان» هناك، ولا تستهدف بها العسكريين فقط وإنما المدارس والمساجد والأسواق. حال مؤلمة دفعت بمنظمة باكستانية تريد لفت انتباه مواطنيها والعالم إلى هذه الكارثة القومية، فأخذت تحصي أعداد ضحاياها، وكذلك ضحايا عمليات طائرات «الدرون» الأميركية الغبية، التي هي أيضاً سادرة في غيرها ويجب أن تتوقف، وتعرضهم في «عداء» عبر موقع على الإنترنت سمته (Pakistan Body Count) كان العدد وقت نشر مقالة العام الماضي 5329 شخصاً، والأربعاء الماضي ازداد إلى 5972 أي بزيادة 643 شخصاً، ما يعني وفاة باكستانيين كل يوم!

ما المخرج من هذه الحال المأسوية؟ لقد عجز الجيش والحكومة هناك عن ذلك، وبالتالي لم لا نجرب فكرة من خارج الصندوق، فإمام الحرم المكي ذو صدقية هائلة هناك، ويستطيع بصوته الشجي ودعائه الصادق أن يحرك مشاعر الشعب المسلم، فماذا لو أضاف إلى دعائه خطبة تنفي وجود مؤامرة في ملح اليود، وأنه يتناوله كل يوم في طعامه، وأن أطفاله بل وكل أطفال السعودية وبقية المسلمين والعالم أحرار من شلل الأطفال بفضل اللقاحات بعد الله، وأن العمليات الانتحارية من المواقف السبع كما أفتى الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - الذي يجعله الباكستانيون وغيره من علماء الحرمين.

ليت الحكومة السعودية ترتب رحلة للشيخ السديس مع جمع من علماء الحرمين وبالتعاون مع الحكومة الباكستانية، فلعن الله يجعل فيها بركة تخرج باكستان من أزمتها، فنكون عوناً لنا بقدر ما نكون عوناً لها، وأكرر ما ختمت به مقالة العام الماضي «هذا مع أخذ الحيطة والحذر، وتوفير الحماية اللازمة، فطالبان هناك ستقتل حتى أئمة الحرمين إن خالفوا هواها!»

*إعلامي وكاتب سعودي

<http://www.alhayat.com/article/821688/%D8%B4%D8%A8%D8%A7%D8%A8/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%AF%D9%8A%D8%B3-%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0-%D8%A8%D8%A7%D9%83%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86>

